

فوق الطاولة

هل طلبت وزارة الاقتصاد من «مرتزقة» الرد على «الوطن»؟

الوطن

بطريقة بعيدة كل البعد عن المهنية وأصول التعاطي المنظم بقاتنون واضح مع الإعلام، فرض بعض الأشخاص (لن نذكرهم الآن) ممن يتبعون بشكل مباشر أو غير مباشر لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، على بعض المرتزقة والمواقع الإلكترونية نشر نص يأخذ شكل الرد على مقال نشرته «الوطن» أمس الأول بعنوان (الدولار الأسود يزيد الرسمي ب٢٦ ليرة وقلب الحكومة على «السوداء»!)، من دون أن يصل إلى «الوطن» أي رد رسمي من الوزارة وفقاً لقانون الإعلام والأصول المهنية، التي يبدو أن غيابها أصبح سمة بارزة للعديد من الجهات الحكومية، لتستخدم بدلاً منصات «إعلامية» إلكترونية مأجورة ومرونة لقاء إعلانات أو مبالغ نقدية أو مكاسب أخرى، قبلت بدورها هذا الشكل من العلاقة، في باب تأمين الرزق والعمالة لدى صغار الموظفين في الوزارات الحكومية!

الواضح من المقال الذي نشر على المواقع الإلكترونية أنه أخذ صيغة الرد على «الوطن» في محاولة للتشهير والتشكيك في مهنتها، لكن الواضح أيضاً أن من صاغه وفرض نشره ومن نشره لم يقرأ جيداً ما نشرته «الوطن»، ما دفع موضوعي، وليس اتهامياً وانتقامياً، لتأثير قرار وزارة الاقتصاد الذي أزم مستثمري المناطق الحرة بدفع بدلانهم بالدولار الأميركي، والعشرات منهم مؤسسات ليس لها تعاملات بالدولار، ومنها صحيفة «الوطن»، ما يعني لجوءها للسوق السوداء لتأمين قيمة فواتيرها لمصلحة المنطقة الحرة، وزيادة الطلب على العملة الخضراء دون وجود أي مسوغ منطقي لذلك، وطلب المقال بشكل واضح إعادة النظر بهذا القرار منعا للجوء هذه الشركات إلى السوق السوداء ومخالفة الأنظمة والقوانين، وذلك ببساطة عبر السماح لهم دفع قيمة بدلانهم المقيمة بالدولار، وفي السورية، وفق سعر الصرف الرسمي، كما كان معمولاً في السابق، وهذا لا يحتاج إلى أي توضيح، ولا إجراء تحقيق بشأنه، وهو حق مشروع، ولم تلجأ الصحيفة إلى طلب استثناء خاص لها، لكن الأمر مرتبطاً بالعشرات من المستثمرين، وهذا الأمر يبدو من الصعب أن يفهمه صاحب الرد وناشره ومرجوه.

استشهد «الرد» بتدني قيمة البدلات التي تقاضاها المناطق الحرة بالدولار، بقصد الإضرار إلى عدم تأثيرها في سعر الصرف، على حين كان مقال «الوطن» واضحاً بعرضه لقرار الاقتصاد كمثال لقرارات حكومية تدفع باتجاه التعامل مع السوق السوداء، علماً أنه من حيث المبدأ، من غير المقبول أن تصدر الحكومة أي قرار يحتم التعامل مع السوق السوداء، وهي تحاربها في الوقت ذاته، وهو ما نرفضه في «الوطن» أيضاً من حيث المبدأ، فلا يمكننا التعامل مع السوق السوداء لتأمين فواتير لمصلحة الحكومة، وفي الوقت نفسه نحارب السوق السوداء عبر صفحاتنا لكونها باباً للتلاعب والفساد، حتى لو قبلت الحكومة بذلك. وهذا ما لم يفهمه صاحب الرد، الذي فضل إعطاء «الوطن» دروساً في المهينة، وفي الإعلام، وهذا وسام لنا لكون هذه الدروس صادرة عن ناقص في الإعلام ومرترق لا عمل له سوى تقاضي المال مقابل النشر أو الابتزاز لعدم النشر!

وللتوضيح، نشرت «الوطن» في الصفحة ذاتها، لقاء مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، مؤكداً بذلك عدم شخصنة أي موضوع أو قرار، وتعاملت مع موضوعين مختلفين، الأول حول الدولار، والثاني استعراض لبعض مؤشرات الأداء الاقتصادي مع وزير الاقتصاد، وليس تسويقاً أو ترويحاً للوزير، وهذا ربما يتطلب مهارات صحفية لاستيعابه أعلى مما يتمتع بها صاحب الرد وناشره.

وختاماً، كنا نتمنى من الوزير إرسال رد واضح وصريح يسوغ من خلاله قراره، وهو للشهادة من أفضل وزراء الحكومة تعامل مع الإعلام، بدلاً من فتح المجال أمام المرتزقة والأتباع وجماعة «اللوبي الإلكتروني الابتزازي» للدفاع عن قراره وسياسته، فهذا لا يليق بوزير سوري يدير اقتصاد البلاد.

هنا غائم

كشف وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» عن اجتماع اللجنة الخاصة بتسهيل أمور الصناعيين في حلب، خلال أيام، ومتوقع نهاية الأسبوع الجاري، لمعالجة مطالب الصناعيين في حلب، مؤكداً أن قرار تخفيض أسعار الغزول من المؤسسة النسيجية ليس لها صلة باللجنة، التي تم تشكيلها خلال زيادة الوفاء الحكومي إلى حلب مؤخراً مع عضوية وزراء المالية والاقتصاد والصناعة.

وفي هذا السياق، أكد رئيس اتحاد غرف الصناعة فارس الشهابي لـ«الوطن» أنه وخلال زيارة الوفد الحكومي إلى حلب استجاب رئيس الصناعيين بشكل فوري لمطالب الصناعيين وتم تشكيل لجنة لبحث جميع الأمور المتعلقة بواقع هذه الصناعة، مبيّناً أن هذه اللجنة اجتمعت على الفور مع الصناعيين المعنيين بقطاع الأقمشة، وتم بحث جميع الأمور المتعلقة بواقع هذه الصناعة ومعاناتها وتعاملت اللجنة بجدية مع الموضوع وتمت العودة بدراسة رفع السعر الاستراتيجي للمنسوجات القطنية.

مشيراً إلى أن القرار الذي صدر بخصوص تخفيض أسعار الغزول لم يأت كما هو متفق عليه بل جاء يسرعاً أعلى من السعر العالمي لأن الحكومة اليوم لا تستطيع تخفيض الأسعار أكثر بالشكل الإداري الحالي، لذلك لا يوجد حل لحماية الصناعة

لجنة معالجة مطالب صناعي حلب تجتمع خلال أيام

«النسيجية» لـ«الوطن»: تخفيض أسعار الغزول لدعم الصناعة.. و«صناعة حلب»: غير كافٍ

كاملة لتخفيض سعر مبيع الغزول القطنية في القطاع العام، التي لا يمكن أن تتم إلا بدراسة التكلفة الحقيقية للخيوط وتقديم التسهيلات لتعافي صناعة الأقمشة. مؤكداً أن تخفيض السعر ٢٠ بالمئة وفق قرار الحكومة لا يكفي.

ولفت كوابية إلى أن ممثلي الصناعات النسيجية من أصحاب منشآت الخيوط والأقمشة والصباغة والألبسة كانوا قد تقدموا للحكومة مؤخراً بجملة مطالب اعتبرها الخطوات الأساسية لإنقاذ الصناعة النسيجية والتي وعدت الحكومة بتبليتها تتمثل بعشرة مطالب، أولها اعتماد الاتفاق الذي تم بين غرفتي صناعة وتجارة حلب بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٨، ورفع الأسعار الاسترشادية لبند الأقمشة النسيجية من (٣.٥ دولار/كغ إلى ٦ دولارات) وتشكيل لجنة مالية مختصة لدراسة أثر رفع السعر الاسترشادي على كلفة قطعة الألبسة الجاهزة حيث أكد لنا صناعيو الألبسة أن الرفع من ٣.٥ إلى ٦ يعادل زيادة في الكلفة بحدود المئة ليرة سورية فقط للقطعة، لكنه في الوقت نفسه ينقذ جميع حلقات الإنتاج النسيجية إضافة من خطر التوقف والزوال. إضافة إلى تخفيض أسعار بيع الغزول المحلية من شركات القطاع العام لتوازي الأسعار العالمية، والسماح باستيراد الخيوط القطنية من جميع انتم والأنواع وفق السعر الاسترشادي الحالي إضافة إلى السماح باستيراد الخيوط القطنية التي لا تنتج في القطاع العام والخاص، ورفع الأسعار الاسترشادية لأقمشة الستائر والفروشات والحرامات.. وغيرها.



الصناعيين لأن الموضوع لن يتوقف هنا، بل هناك دراسة ومناقشة مستمرة لواقع الصناعة النسيجية، وما تواجه من تحديات وصعوبات، والعمل على إيجاد الحلول اللازمة بما يضمن مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

غير كافٍ

بدوره أوضح عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب مصطفى كوابية لـ«الوطن» أن المطالب من الحكومة كانت واضحة، وتضمنت تخفيض أسعار الغزول حتى تستطيع المنافسة، وقد تم تقديم دراسة

مع مطالب الصناعيين، مؤكداً أن هناك تواصل ودراسة مستمرة بالتنسيق مع الصناعيين بما يحقق مصلحة الصناعة القطن من ٦ إلى ٣.٥ والسماح باستيراد القطن الخام ومن الخيوط التي لا تنتج محلياً بأسعار لا تضر بمعامل الغزول الموجودة سواء في القطاع العام أو الخاص.

لمصلحة الصناعيين

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير عام المؤسسة النسيجية نضال عبد الفتاح أن قرار تخفيض أسعار الغزول جاء نتيجة لزيارة الحكومة إلى حلب وتفاعل الحكومة

رفع سقف صلاحية تصديق العقود للوزير المختص إلى ٤٠٠ مليون ليرة للإنفاق الاستثماري و١٥٠ للجاري

زيادة جعالة الطعام للعسكريين ١٠٠ بالمئة ووعود بزيادات أخرى على مراحل

الوطن

قرارات عديدة اتخذها مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت بالأمس تتعلق بزيادة جعالة الطعام للعسكريين والاستمرار بدعم زراعة الزيتون والخضار لتأمين حاجة السوق المحلية والتصدير وتشجيع الزراعات المحمية وتسهيل عودة موظفي دير الزور والتوسع بالمعارض الداخلية أفقياً.

في تفاصيل الجلسة كما وردت في بيان صحفي للمجلس (حصص «الوطن» على نسخة منه)، فقد قررت الحكومة زيادة جعالة الطعام للعسكريين بنسبة ١٠٠ بالمئة على أن يتبعها زيادات متتالية على مراحل. ونظراً للمكانة زيت الزيتون السوري والمواسفات الممتازة والسعة التي يتبع بها قرر المجلس الاستمرار بدعم زراعة الزيتون والزراعات المحمية والخضار لتأمين حاجة السوق المحلية والتصدير وإشياء معمل لتكرير وتعبئة زيت الزيتون وتسويقه كما قرر المجلس زيادة الحوافز التصديرية التي تقدمها هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات لزيت الزيتون لتصبح ٧ بالمئة وإصدار حوافز تصديرية جديدة للخضار بما فيها الزراعة المحمية بنسبة ٥ بالمئة وذلك بهدف تحفيز الإنتاج الزراعي لزيادة كمية الإنتاج وإيجاد أسواق خارجية لتسويق المنتجات.

وذكر البيان موافقة المجلس على كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المضمن مقترحها بتوزيع العمالات في دور الحضنة ورياض الأطفال لدى الاتحاد العام النسائي سابقاً ضمن الهيكلة الجديدة للوزارة

وتسوية أوضاعهم بموجب عقود سنوية وتمكين الوزارة من تشغيل بعض دور الحضنة ورياض الأطفال التي كانت تدار من الاتحاد المذكور.

وطلب المجلس من كل وزارة تقديم التسهيلات اللازمة لعودة موظفي دير الزور إلى مؤسساتهم بما فيها وسائل النقل والتسهيلات المالية إضافة إلى استكمال إعادة جميع الخدمات الأساسية إلى مدينة البوكمال التي بدأ الموظفون بالعودة إليها.

ودعا المجلس إلى ضرورة تقديم الجهات المعنية التسهيلات اللازمة كافة للتوسع أفقياً بالمعارض الداخلية التي تعمل وفق منطق «من المنتج إلى المستهلك مباشرة» في مجال الصناعات الغذائية والنسيجية والمعدنية على غرار معرض صنع في سورية الذي يقدم أسعاراً منافسة ومناسبة للمواطن.

وقدم وزير الزراعة والإصلاح الزراعي أحمد الفاردي عرضاً حول واقع الزراعات المحمية في المنطقة الساحلية، مؤكداً أن الزراعة المحمية تتميز بزيادة الإنتاجية والتوفير في مياه الري نظراً لاستخدام تقنيات حديثة وإنتاج بعض المحاصيل خلال أشهر عدم توفرها في الأسواق وإنتاج

شكلات ذات جودة عالية وإنتاج النباتات الطبية التي تحتاج إلى بيئة خاصة في نموها وإنتاجها.

وقدم وزير الإدارة المحلية والبيئة رئيس لجنة الخدمات والبنى التحتية حسين مخلوف عرضاً حول آلية عمل اللجنة وما تم إنجازه وفقاً للمهام الموكلة إليها والمشروعات التي تمت دراستها والصعوبات التي تعترض عملها والرواية المستقبلية لتطوير عمل اللجنة في مجالات أسس التخطيط العمراني ومعالجة مناطق السكن العشوائي والإدارة المتكاملة للاستثمار السياحي في الساحل السوري والطاقت المتجددة وتطوير واقع مشروعات الصرف الصحي وخريطة توزيع معالم الدماء في سورية.

وناقش المجلس مشروع قانون بتعديل القانون رقم ١٩ لعام ٢٠١٣ المضمن رفع سقف صلاحية تصديق العقود ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره وذلك تماشياً مع حالة النهوض والنشاط التي تشهدها مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية والتنموية وانطلاقاً من الحاجة إلى المزيد من المرونة والسرعة في إطلاق وتنفيذ وتمويل مشروعات الجهات العامة. ويتم بموجب مشروع القانون رفع سقف صلاحية تصديق العقود للوزير المختص إلى ٤٠٠ مليون ليرة للإنفاق الاستثماري و١٥٠ مليون ليرة للإنفاق الجاري.

وأشار نائب رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في اللاذقية إلى أن الجمعية تتعاون مع الجهات المعنية كافة في ضبط سوق الذهب ومنع الغش والتلاعب بالأسعار، إضافة إلى التعاون مع مديرية الجمارك لمنع دخول البضاعة المهربة إلى الأسواق، حيث تقوم الجمارك بإبلاغ الجمعية لمراقبتها في دخول أي محل بيع ذهب تصل شكوى بأنه يبيع الذهب المهرب، وذلك نتيجة نشاط حركة التهريب من الحدود التركية وهو ما سمح للأسعار للانخفاض تحجب الناس عن الشراء وينخفض حجم المبيعات.



عبار /١٨/ من جمعية دمشق، على حين الذهب الأصفر التقليدي عيار ٢١/ يكون من جمعية حلب، معتبراً أن جزءاً من رفع أسعار الذهب يعود لرفع آجرة الدفعة المستوفاة لمصلحة رسم الإنفاق الاستهلاكي، حيث أقل آجرة هي ٣٠٠ ليرة سورية على الغرام الواحد للذهب السحب العادي، على حين تصل لأكثر من ٥٠٠ ليرة سورية للضاعة الفنية للغرام الواحد، ومع مخاطر نقل الذهب براً بين المحافظات ترتفع الآجرة.

محاسب الزواج، وهي كلها تقوم بتسديد الاشتراكات السنوية للجمعية. وأوضح عيسى أن جمعية الصاغة والمجوهرات في اللاذقية لا تمتلك ختم دمغة خاصاً بها ولذلك يتجه جميع الصاغة وأصحاب الورشات إلى جمعية الذهب في دمشق وحلب لدمج بضائهم، إضافة إلى أن أغلبية الذهب المعروض في محلات اللاذقية هو من تصنيع جمعيته دمشق وحلب، حيث يتم استمرار أغلب الصاغة الفنية

على ذمة «التموين»؛

أسعار العديد من السلع انخفضت بين ٥ إلى ٢٥ بالمئة

الوطن

كشفت معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب لـ«الوطن»، عن دراسة تكاليف استيراد بعض المواد والسلع الأساسية، من لجنة التسعير المركزية، يوم أمس، ولوحظ انخفاض في أسعار بعض المواد بنسب متفاوتة، حيث تبين انخفاض في سعر مادة الشاي المستورد بنسبة ٥ بالمئة وانخفاض في أسعار مادتي الطون والسردين بنسبة ١٠ بالمئة.

وأشار شعيب إلى أن مادة الرز بأنواعها المختلفة كافة انخفضت بحوالي ٥ بالمئة، وبالنسبة للزيت والسمون المهدرجة والنباتية فقد انخفضت بحوالي ٥ بالمئة كما لوحظ زيادة في كمية الحليب المجفف المستورد وانخفاض أسعاره بنسبة ١٠ بالمئة.

ومن خلال الجولات والمتابعة اليومية لحركة أسعار المواد والسلع تبين انخفاض ملموس في أسعار الأدوات الكهربائية بأنواعها ومسمايتها كافة بنسب تتراوح بين ١٠ و٢٥ بالمئة وانخفاض بأسعار المنظفات والحارم التي تعتبر من الصناعات التحويلية وذلك بنسبة تتراوح بين ١٢ إلى ١٥ بالمئة.

أما أسعار البقوليات كافة فقد انخفضت بنسبة ١٠ بالمئة كما أن أسعار البن المطحون والمبغ تشهد استقرار أسعارها وأسعار مادة السكر تخضع لتقلبات الأسعار العالمية. ونوه شعيب بأن الفترة الماضية لم تشهد استيراد كميات كبيرة من السلع والمواد وذلك لكونه نهاية عام وتحدث فيها عمليات الجرد والحصائيات التجارية للمستوردين والمنتجين على حين لوحظ تحسن في إجازات الاستيراد والكميات المستوردة بعد بداية العام الحالي وهو ما لمع دوراً في تحسين عرض وطلب السلع والمواد في الأسواق ويساهم في تخفيض أسعارها.

«الإسكان» بدأت باستيراد الأليات من بيلاروسيا

صالح حميدي

أبدى وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس استعداد الوزارة لأنواع التعاون كافة مع الجانب البيلاروسي، وذلك تقديرًا لمواقفهم الداعمة لسورية، موضحاً خلال لقائه سفير جمهورية بيلاروسيا الكسندر بانوماريف أمس أن الوزارة قدمت كل ما هو مطلوب منها لوضع العقد الخاص بتوريد الأليات الهندسية موضع التنفيذ وذلك لحاجتنا الماسة لتلك الأليات علماً أن هذه الأليات تعتبر جزءاً بسيطاً من حاجتنا الكبيرة لما هو مطلوب منا في المرحلة المقبلة مرحلة إعادة الإعمار.

وحسب بيان صحفي للوزارة (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد لفت سفير بيلاروسيا إلى أهمية تطوير العلاقات القائمة بين الجانبين والتوصيل إلى اتفاق لتنفيذ العقد المبرم وذلك قبيل اجتماع اللجنة المشتركة في منتصف الشهر القادم من العام الجاري مؤكداً ضرورة تذليل الصعوبات التي أخرت توريد القلابات. من جانبه أشار المدير التجاري لشركة مان البيلاروسية غينادي سكوتوف إلى أن الشركة تسعى بكل السبل لتنفيذ العقد المبرم سابقاً مع الوزارة والوفاء بما التزمته به بالمواسفات والشروط ذاتها موجهاً الدعوة للجانب السوري لزيارة الشركة والإطلاع على الأليات على أرض الواقع.

بدوره بين معاون وزير الأشغال العامة والإسكان محمد سيف الدين جاهزية الوزارة لتأمين كل ما يلزم لانتهاء من تنفيذ العقد وتوريد الأليات وهذه مرحلة أولى من التعاون الذي سيستطوع في الأيام القادمة مع حاجة قطاعا الإنشائي للكثير من الأليات النوعية التي خسرت القسم الأعظم منها في الحرب البشعة التي تعرضت لها بلدنا.